بيان من الإخوان المسلمين حول الحكم الصادم: إذن من قتل الشهداء ومن أخفى الأدلة؟!

جاء الحكم في قضية قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير صادمًا لأهالي الشهداء والشعب المصري كله، وعاد ليطرح من جديد السؤال: من قتل الشهداء ما دام قادة الشرطة أبرياء؟

إذا كانت الأدلة أمام القضاء غير كافية فلا بد أن تتم محاكمة الأجهزة التي أخفت عنهم الأدلة وتخلَّصت منها، ورفضت أن تمدَّ النيابة العامة بها رغم مطالبة النيابة لها بها، وهو ما ذكرته النيابة في مرافعتها.

إن هذا التقاعس في تسليم أدلة الإدانة إنما هو تستُّرٌ على الجرائم وإهدارٌ لدم الشهداء وإعاقةٌ لإقامة الحق والعدل ومنع القصاص من القتلة المجرمين وغلّ لأيدي القضاة عن الحكم بالعدل.

إن الأحكام المتوالية ببراءة ضباط الشرطة والمتهمين بقتل الشهداء إنما تحمل رسالةً لهم ولغيرهم أن يستمروا في العدوان على المواطنين إلى حدِّ القتل، وهم في حماية النظام آمنون.

إن معنى هذا الحكم أن رأس النظام والداخلية فقط هما اللذان سقطا، أما بقية النظام كله فهو باقٍ.

إننا بدأنا نشكُّ كثيرًا في إمكانية استرداد الأموال الباهظة التي سرقها رءوس النظام وهرَّبوها للخارج.

إن هذا الحكم له دلالاته وتداعياته على واقع مصر ومستقبلها السياسي، وعلى الشعب المصري أن يشعر بالخطر العظيم الذي يهدِّد ثورته وآماله ويهدر دماء شهدائه وتضحيات أبنائه.

إننا ندعو جميع القوى الوطنية والثورية إلى الاجتماع العاجل للاتفاق على ما يجب اتخاذه تجاه هذا الحدث الخطير.

الإخوان المسلمون

القاهرة في: 12 من رجب 1433هـ الموافق 2 يونيو 2012م